المصـــدر: الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 4 المسلسل : 8

عبد الرحمن الراشد رئيس مجلس الغرف السعودية رئيس غرفة الشرقية لـ"الاقتصادية":

جولات الملك الخارجية مشروع لتعزيز مكانة المملكة عالميا

أنظمة القضاء تعد الفيصل للمستثمرين في جميع الدول

أكد عبد الرحمن بن راشد ال راشد، رئيس مجلس الغرف السعودية، رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في المنطقة الشرقية، أن من أهم المشكلات التي تؤرق رجال الأعمال السعوديين حاليا مشكلتي توافر العمالة المدربة وفتح التأشيرات، والتي تعد من المعوقات الرئيسة للاستثمار في أي بلد كان، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن هناك خللا في المخرجات التعليمية السعودية لعدم توافقها مع سوق العمل وما يحتاج إليه، ما أدى إلى تفاقم نسبة البطالة بين الشباب السعودي، إضافة إلى عدم تركيز المناهج حتى وقتنا الراهن على غرس حب العمل وقيمه في الشباب السعودي.

وبين الراشد خلال الحوار الذي أجرته معه "الاقتصادية"، أن أنظمة القضاء تعد الفيصل للمستثمرين في جميع الدول، فمن المهم لجذب أي استثمار محلي أو أجنبي أن تكون أنظمة القضاء في البلاد المراد الاستثمار فيها واضحة وشفافة والوصول إليها سهل، ويتعرف من خلالها المستثمر ما له حقوق وما عليه من واجبات، وهذا ما نهجته السعودية في النظام الجديد للقضاء، لافتا إلى أن الوسط العقاري ينتظر حاليا تشريعاته الجديدة التي تعمل على نقله نوعيا إلى مستويات وتنظيم أفضل مما هو عليه الآن.

وشدد الراشد، على أهمية وجود سياسات مالية ونقدية واضحة المعالم، إلى جانب الأهمية القصوى لمعرفة وإعلان نسب النمو الاقتصادية في البلاد للجميع، إضافة إلى الإعلان والإفصاح عن أسباب ونسب التضخم سواء كانت بالزيادة أو النقصان. فالشفافية في هذه الفترة مهمة جدا للوقوف على الأخطاء ومعالجتها، ومواصلة النجاح والمحافظة عليه. وأكد أن الدولة بذلت جهدا كبيرا في تحسين المناخ الاستثماري للسعودية ونقلته إلى مستويات أعلى بكثير من السابق، وهذا الأمر يتطلب فعليا شفافية ووضوحا في المجالات كافة.

وقال الراشد، إن زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز الأخيرة لكل من بريطانيا: إيطاليا؛ ألمانيا؛ تركيا؛ ومصر، شهدت العديد من الاتفاقيات الاقتصادية. من أهمها اتفاقيات الازدواج الضريبي التي تعمل على تفعيل عملية جذب الاستثمارات للبلاد بشكل أوسع وأفضل، حيث من الضروري أن يكون هناك تجانس مع الأنظمة المحلية وأنظمة الدول الأخرى. عد الراشد زيارات وولاة الأمر الأخيرة أو التي سبقتها من المناهج ذات الفكر البناء التي تهدف إلى التطوير والنمو والاستفادة من تجارب الآخرين في المجالات كافة. والتي يحرص من خلالها ولاة الأمر أيضا إلى تكوين علاقات متميزة مع تلك الدول تنصب في نهاية المطاف في مصلحة الوطن والمواطن. ملمحا إلى أنه سيتم في القريب العاجل حصر جميع الاتفاقيات الاقتصادية وتفصيلها وتوضيحها لرجال الأعمال السعوديين على مختلف مجالاتهم وعموم القطاع الخاص.

وكشف الراشد، أن الوسط الاقتصادي قريبا سيشهد ولادة النظام الجديد لمجلس الغرف السعودية الذي سيحدث نقلة نوعية حال إقراره ويهدف إلى الرقي بالغرف التجارية الصناعية في السعودية وتوحيدها في العديد من الأنظمة المهمة: إذ يتضمن هذا النظام العديد من المواد التي من أهمها تغيير اسم مجلس الغرف إلى اتحاد الغرف السعودية، كذلك عملية اختيار أعضاء الغرف ستكون بالانتخاب لجميع الأعضاء وليس انتخاب البعض وتعيين البعض كما كان في السابق، إلى جانب وضع اللوائح التنفيذية التي تترجم النظام الأساسي للغرف والتي كانت تصدر بالمرجعية لوزارة التجارية والصناعة. ومع النظام الجديد ستصدر تلك اللوائح مشتركة بين الغرف بالتنسيق مع مجلس الغرف السعودية.

«الاقتصادية»، بدورها طرحت العديد من التساؤلات والمحاور الصحافية على رئيس مجلس الغرف السعودية، والتي تدور حول هموم ومقترحات القطاع الخاص في السعودية، إلى جانب تسليط الضوء على زيارة خادم الحرمين الشريفين الأخيرة لعدد من الدول الأوروبية، واستضافة غرفة الشرقية منتدى الاستثمار السعودي 2007 الذي يرعاه الأمير محمد بن فهد، وترعاه "الاقتصادية" إعلاميا. فإلى الحوار التالي:

المصـــدر: الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢)
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 4 المسلسل : 8

اتفاقية الازدواج الضريبي من أهم الاتفاقيات التي أبرمت

هناك خلل في المخرجات التعليمية السعودية لعدم توافقها مع سوق العمل

من المهم وجود سياسات مالية ونقدية واضحة المعالم

من الضروري لجذب أي استثمار محلي أو أجنبي أن تكون أنظمة القضاء واضحة وشفافة

عبد الرحمن الراشد خلال الحوار الصحافي

حوار: فايز المزروعي

نود منكم إلقاء المزيد من الضوء على أبرز الاتفاقيات الاقتصادية في عدد من الدول الأوروبية التي شملتها زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز الأخيرة ؟

تم خلال تلك الزيارات عقد العديد من مجالس الأعمال المشتركة مع السعودية في هذه الدول، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي تصب إجمالا في تنمية وتطوير الاقتصاد السعودي بمختلف مجالاته، والتي من أهمها اتفاقية الازدواج الضريبي والتعليم والتدريب المهني والفني، حيث تعد اتفاقية الازدواج الضريبي من أهم الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمت خلال الزيارات الخمس. وسنعمل في القريب العاجل على حصر جميع الاتفاقيات الاقتصادية وتفصيلها وتوضيحها لرجال الأعمال السعوديين بمختلف مجالاتهم وعموم القطاع الخاص، وذلك عن طريق عقد بعض اللقاءات، ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة، وسنركز على ما تحمله تلك الاتفاقيات من أهمية وتأثير في الاقتصاد المحلي للسعودية وعملية جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد.

نود إعطاءنا فكرة عن أهمية اتفاقية الازدواج الضريبي مع تلك الدول أو غيرها؟

الدولة بذلت جهدا كبيرا في تحسين المناخ الاستثماري للسعودي ونقلته إلى مستويات أعلى بكثير من السابق، وهذا الأمر يتطلب فعليا اتفاقيات للازدواج الضريبي، كي تصبح عملية جذب الاستثمارات للبلاد بشكل أوسع وأفضل، فأي رجل أعمال يحسب جميع التكاليف والأرباح المتوقعة عند استثماره في أي بلد كان، فإذا لم تكن هناك اتفاقية ازدواج ضريبي عند الاستثمار يعمد رجال الأعمال إلى حسابات كثيرة

المصـــــدر : (الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 4 المسلسل : 8

بسبب الضريبة التي تؤخذ عليهم في بلدهم والبلد التي يريدون الاستثمار فيها مثل السعودية، ومنهم من يلغي فكرة الاستثمار بسبب هذه الضرائب، أما عقب توقيع اتفاقيات الازدواج الضريبي فتصبح التكلفة بالنسبة إليهم قليلة مقارنة بالسابق، مما يعطي دفعة قوية لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للبلاد، فإلغاء الازدواج الضريبي يعني أن رجل الأعمال يستثمر في بلد آخر وكأنه يستثمر في بلده من ناحية الضرائب التي تؤخذ عليه.

هناك بعض الاتفاقيات التي شملت التعليم والتدريب المهني والفني لتأهيل الشباب السعودي لنقل التقنيات، نود تسليط جانب من الضوء على هذه الاتفاقيات وأهميتها؟

الرسالة واضحة من ولاة الأمر في رغبة السعودية لتعظيم الفائدة المحلية في جميع تعاملاتها، وضرورة أن يكون جزء من التعاقدات التي يتم إبرامها يحتوي على قيمة مضافة محلية كالخدمات المساندة، والمجالات التقنية من تجميع وتصنيع أو نقل أي تقنية كانت إلى السعودية، إضافة إلى القيمة المضافة في مجالات البترول، الغاز، البتروكيماويات، المشتريات الحكومية، التسليح، وغيرها من المجالات، فالحكومة دأبت منذ فترة على زيادة القيم المضافة المحلية، وكيفية الاستثمار في قطاعات معينة تعتمد على التقنية، ومن هذا المنطلق فإنه من الأجدى نقل التقنية للبلاد من خلال الشباب السعودي وليس من خلال خبراء تلك البلدان، ففي نهاية المطاف لن يخدم البلاد بالشكل المطلوب والمخلص غير أبنائها.

من وجهة نظركم ما الفائدة التي يجنيها الاقتصاد السعودي أو القطاع الخاص من مثل هذه الزيارات؟

من الطبيعي أن هناك فوائد عديدة وجمة في مثل هذه الزيارات، فمثلا تستطيع من خلالها أن تعرف بلادك للغير وتبين لهم مدى التطور الذي وصلت إليه في مختلف المجالات، وفي المقابل تستفيد أيضا من تجارب تلك الدول، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إيطاليا تعد المحرك الأول لاقتصادها المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعد أيضا البنية الأساسية لها، فنحن نستفيد من هذا القطاع الذي يعد المحرك الرئيس لاقتصادات العديد من الدول من خلال تشريعاتهم وقوانينهم في هذا المجال، إضافة إلى نقل التقنيات التي يقوم عليها هذا القطاع الذي ما زال في بدايته لدينا.

كيف ترون تسارع نمو الاقتصاد الوطني؟ وما هي من وجهة نظركم أبرز التشريعات الجديدة التي أثرت فيه؟

منذ عزم السعودية على الدخول في منظمة التجارة العالمية والبادرة التي أطلقها الملك للمضي قدما في منظمة التجارة العالمية وقيادته مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتأهيل السعودية للانضمام والتخطيط لجعلها منطقة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي وتحسين المناخ الاستثماري فيها، وتسارع وتيرة التطور والنمو الاقتصادي، وولاة الأمر يذللون الصعوبات كافة التي تعترض هذه المسيرة

المصـــــر(الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 4 المسلسل : 8

ويوفرون كل ما من شأنه الرقي بالاقتصاد الوطني. وخير مثال على ذلك ما رأينا من تغيير في النظام القضائي الذي صدر أخيرا، والذي يعد إحدى الخطوات الجبارة والمهمة التي ستقفز بالاقتصاد السعودي وستنقله نقله نوعيه مهمة، وسيؤثر في الوقت ذاته في عملية جذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية للبلاد، كذلك آخر تلك الخطوات قرار مجلس الوزراء بخصوص تأشيرات رجال الأعمال الأجانب هذه الخطوة الكبيرة التي كانت محل تساؤل العديد من رجال الأعمال في الدول التي شملتها الزيارة.

شهدت البلاد أخيرا العديد من القوانين والتشريعات المهمة في مجال الاستثمار، في رأيكم ما أكثر تلك القوانين والتشريعات فاعلية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؟

من وجهة نظري أن أنظمة القضاء تعد الفيصل للمستثمرين في جميع الدول، فمن المهم لجذب أي استثمار محلي أو أجنبي أن تكون أنظمة القضاء في البلاد المراد الاستثمار فيها واضحة وشفافة وسهل الوصول إليها، يتعرف من خلالها المستثمر ما له حقوق وما عليه من واجبات، فأي مستثمر يسأل قبل البدء في إجراءات استثماره عن القوانين ويستفسر عن المحامين عن الحقوق والواجبات مع الأفراد وحتى الدول، فمن وجهة نظري الخاصة أن من الضروري العمل على تقييم الأمور التعاقدية جميعها ومن النواحي كافة سواء المخاطر أو الطرق، والقوانين والأنظمة الضريبية وغيرها، فمن المهم جدا الوضوح في جميع الإجراءات التعاقدية أو التشريعية أو القضائية، إلى جانب السياسات المالية والنقدية للدول. في جميع الزيارات السابقة خلال جولة الملك عبد الله نواجه تساؤلا من رجال الأعمال في تلك البلدان عن التضخم ورأينا فيه؟ وما أسبابه؟ ومن هذا المنطلق أرى أنه لابد من وجود سياسة مالية ونقدية واضحة المعالم، أي أن تكون نسب النمو في الاقتصاد معلنة ومعلومة لدى الجميع، وحتى خطط النمو المستقبلية، كذلك أن تكون أسباب ونسب التضخم معلومة أيضا سواء كانت بالزيادة أو النقصان، وما آليات الدولة المتاحة لضبط التضخم عند النسبة المحددة والمستهدفة؟ ومن مجمل ما ذكرت كله، أود أن أؤكد أن الشفافية مطلوبة بشكل متكامل في جميع المجالات كي يكون التعاون على معالجة الأخطاء إن وجدت، ودعم النجاح والمحافظة عليه حال تحققه، وذلك من خلال معرفة المعطيات والأسباب. ولا يفوتني أن أذكر في إجابة هذا السؤال أننا في انتظار التشريعات الجديدة لتنظيم المجال العقاري التي تعد من أهم التشريعات ومنها الرهن العقاري والتمويل العقاري اللذان يعدان من الأمور الناقلة لهذا القطاع من النظرة السابقة والتقليدية المتمثلة في شراء قطعة خام وتخطيطها ومن ثم بيعها، إلى القيم المضافة من خلال التطوير العقاري وتأمين السكن وفتح المجالات العقارية الأخرى.

في رأيكم ما القوانين أو التشريعات التي لابد أن تتغير لنحافظ على هذه الطفرة الكبيرة والنمو المطرد في الاقتصاد؟

ليس هناك قانون أو تشريع معين بذاته، ولكن كما ذكرت سابقا فالدولة تحرص وتبذل قصارى الجهود للرقي بتلك الأنظمة والقوانين لتواكب العالمية، خصوصا مع عضويتنا في منظمة التجارة العالمية. فسنرى قريبا نظام الشركات الجديد الذي يعطي نقلة نوعية حال إقراره، ويسهل نظام وتأسيس الشركات في السعودية ونحن نشهد العديد من التغيرات في هذا المجال خصوصا التشريعية منها، إذ إنه من الضروري أن يكون هناك تجانس بين الأنظمة المحلية وأنظمة الدول الأخرى. وما أود ذكره هنا أنه من الأشياء المهمة التي شهدتها البلاد في الآونة الأخيرة فتح الاستثمار في عدة مجالات كالبتروكيماويات، الأسمنت، الخدمات المالية، شركات الوساطة، وقطاع التأمين والإزامية، وغيرها من المجالات التي كانت مغلقة على الشركات والمؤسسات شبه الحكومية.

شاركتم في العديد من الزيارات الخارجية لعدة دول قبل انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية وبعد انضمامها؛ من وجهة نظركم هل سهلت عملية الانضمام هذه إبرام الاتفاقيات الاقتصادية المختلفة؟

مما لا شك فيه إن عملية الانضمام سهلت للاقتصاد السعودي العديد من الأمور والجوانب، فمنظمة التجارة العالمية حدث مهم ومطلوب لاقتصادها، والدولة دخلت المفاوضات قبل أكثر من ١١ عاما، وهذا يرجع إلى أن السعودية في النهاية لا يمكن أن تكون خارج هذه المنظومة التجارية العالمية، ولأن اقتصادها مبني على أساس الاقتصاد الحر في انسياب السلع والخدمات. ولو قارنا السعودية بالدول المجاورة أو دول الشرق الأوسط الأخرى تجد أنها أسهل منظومة أو من حيث العوائق سواء كانت جمركية أو أنظمة تختص بالوكالات الحصرية. وفي الواقع انخفاض الرسوم الجمركية عند دخول منظمة التجارة العالمية لن يكون له تأثير كبير في السعودية نتيجة لاعتبار رسومها الجمركية هي الأقل بين دول الشرق الأوسط. وفي المحصلة النهائية نعد هذا الانضمام إيجابيا بكل المقاييس.

كيف تصفون زيارة الملك عبدالله لتلك الدول الأوروبية ومشاركة القطاع الخاص فيها؟

زيارات ولاة الأمر الأخيرة أو التي سبقتها تعد من المناجح ذات الفكر البناء التي تهدف إلى التطوير والنمو والاستفادة من تجارب الآخرين في المجالات كافة، والتي يحرص من خلالها ولاة الأمر أيضا إلى تكون علاقات متميزة مع تلك الدول لتصب في نهاية المطاف في مصلحة الوطن والمواطن، وانتهز هذه الفرص نيابة عن الغرف التجارية الصناعية في السعودية ومنتسبيها لنرفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين جزيل الشكر والعرفان والتقدير لإعطائنا فرصة المشاركة في تلك الزيارات لهذه الدول للرقي بالقطاع الخاص وتطوير العلاقات التجارية مع هذه الدول التي تصب في

المصـــدر: الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢)
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 4 المسلسل : 8

مصلحة الاقتصاد السعودي عموما.

يتضمن نظام مجلس الغرف الجديد العديد من الأنظمة والتشريعات المهمة التي تصب في مصلحة الغرف ومنتسبيها، نود منكم تسليط بعض الضوء على هذا النظام؟

هذا النظام وافق عليه مجلس الشورى قبل أيام، ونهدف منه إلى الرقي بالغرف التجارية الصناعية في السعودية وتوحيدها في العديد من الأنظمة المهمة. ومن أبرز المواد التي يتضمنها نظام مجلس الغرف السعودية الجديد تغيير اسمه إلى اتحاد الغرف السعودية. كذلك عملية اختيار أعضاء الغرف ستكون بالانتخاب لجميع الأعضاء وليس انتخاب البعض وتعيين البعض كما كان في السابق، إلى جانب وضع اللوائح التنفيذية التي تترجم النظام الأساسي للغرف والتي كانت تصدر بالمرجعية لوزارة التجارة والصناعة. ومع النظام الجديد ستصدر وزارة التجارة تلك اللوائح المشتركة بين الغرف بالتنسيق مع الوزارة. فإذا وصلنا لإقرار هذه الأنظمة في اعتقادي نكون قد أنجزنا عملا كبير لتحسين مستوى الغرف التجارية الصناعية في السعودية والرقي بها.

كثرت في الآونة الأخيرة التبريرات وإبداء الأسباب وطرق العلاج بالنسبة لقضية ارتفاع الأسعار الذي تشهده البلاد منذ فترة، بالنسبة إليكم كمجلس للغرف السعودية، ما دوركم في الحد من ارتفاع الأسعار، وما أسبابه في رأيكم؟

ذكرت سابقا أنه لابد أن تكون هناك سياسة نقدية ومالية واضحة، ونحن في مجلس الغرف لسنا من نسير الاقتصاد أو أننا من الجهات التي لديها الأدوات التي تخولها للتحكم في جزئية معينة من الاقتصاد، هناك جهات

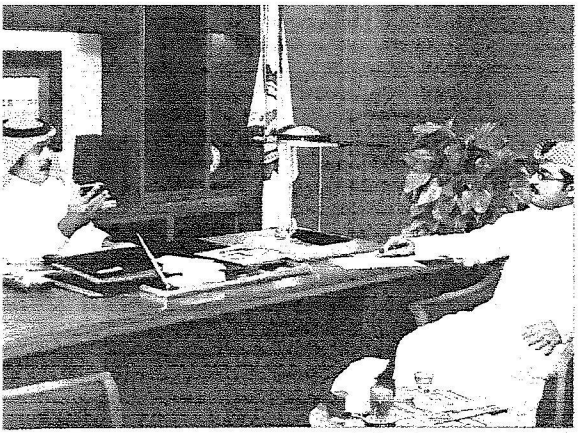

عبد الرحمن الراشد يتحدث إلى الزميل فايز المزروعي. تصوير عمران حيدر - «الاقتصادية».

المصـــدر(الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 5 المسلسل : 8

- هناك جهات حكومية مناط بها رسم السياسات المالية والنقدية للدولة وهي الأولى بمتابعة الأسعار

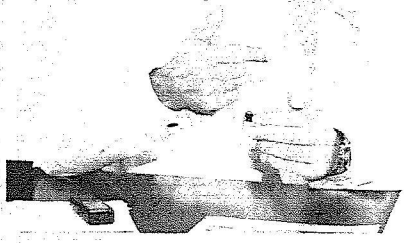

- التضخم آفة على جميع المجالات ولابد من استهداف حد معين له

- «العمل» أغفلت الشح الحاد في العمالة السعودية المدربة

- منتدى الاستثمار يبحث خطط الحكومة السعودية الداعمة لاستمرار النمو الاقتصادي

- 40 متحدثا عالميا ومحليا يناقشون الاستثمار بمختلف جوانبه

- قريبا سنشهد ولادة نظام الغرف الجديد.. ومشكلة نقص العمالة من معوقات الاستثمار في السعودية

المصـــــر(الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 5 المسلسل : 8

حكومية مناط بهارسم السياسات المالية والنقدية للدولة، وأعتقد أنهم هم الأولى في ذلك، ولم نكلف بمتابعة أمر معين في هذا الموضوع، وما أود أن أركز عليه في هذا المجال عدم صحة النظرة السائدة التي تتمثل في أن مجموعة من التجار اجتمعوا ورفعوا الأسعار، هذا الموضوع غير صحيح بتاتا، ولو فرضنا حصول مثل هذا الشئ فهناك جهات تتابع ذلك وستحاسب المتسبب، نحن في بلد يقوم على الاقتصاد الحر، وهناك كثير من التجار يبيعون سلعة واحدة فمنع الصعب أن يكون هناك احتكار للسلع مع المنافسة القوية له في المجال نفسه، كذلك من المهم جدا أن يعرف الجميع نسبة التضخم المقبولة في السعودية، فجميع الدول تفصح عن النسب المقبولة لهم في التضخم على مدى عدة أعوام مستقبلية، فالشفافية أمر مهم في هذا المجال، فمن المعروف أن التضخم يعد آفة، وشيء غير حميد يؤثر في الاقتصاد ونظرياته وجميع الجوانب الأخرى. وما أود أن أؤكده هنا انه من الضروري أن نعمل على نمو الاقتصاد مع ضبط نسب التضخم، ومن هذا المنبر أتوجه للمسؤولين وأطالبهم بإلقاء الضوء على هذا الجانب بشكل موسع وواضح، كما أننا في القطاع الخاص نعمل بشكل دءوب، ولكن نريد أن نعمل ضمن استراتيجية واضحة من خلال كيفية زيادة القدرة التنبؤية بالمستقبل الاقتصادي، فمن الضروري أن تكون هناك سياسة مالية واضحة المعالم، فعند ارتفاع التضخم لابد من معرفة السبب وأيضا في حال انخفاضه لابد من معرفة السبب، نحن نطالب بالوضوح وإيجاد الحلول وبيان نسب التضخم المناسبة.

من وجهة نظركم ما أبرز معوقات الاستثمار في السعودية؟

مشكلتنا توافر العمالة المدربة وشح التأشيرات تؤرقان جميع رجال الأعمال في الوقت الحاضر، وأرى أنها من المشكلات الكبيرة التي تحد من عمليات الاستثمار المختلفة، إضافة الى كون مخرجات التعليم في السعودية لا تساعد أيضا على حل مثل هذه المشكلات. من وجهة نظري أن ضعف الإحصائيات في الأرقام الفعلية للبطالة في السعودية، سبب للقطاع الخاص إرباكا كبيرا في هذه العملية، كذلك هناك مشكلة تتمثل في عدم جدية الكثير من الشباب السعودي في العمل وهذا من الأسباب المربكة أيضا لرجال الأعمال. مع الأسف عملية توظيف السعوديين بدأت باتهام رجال الأعمال بعدم توظيفهم لهؤلاء الشباب، مع العلم أن هذه الأمر غير صحيح، وأنا بدوري أعد كل ما تم نشره ضد رجال الأعمال بخصوص عدم دعمهم للسعودة كلاما مغلوطا وغير صحيح، واعتقد أن رجال الأعمال قاموا بواجبهم في هذا المجال، وهذا ما يتضح من خلال نمو السعودة في القطاع الخاص خلال الأعوام الخمسة السابقة، حيث تمثل نسبة السعوديين حاليا في القطاع الخاص نسبة كبيرة جدا وليست بمرتبات ضعيفة، وإنما الأغلبية منهم بمرتبات عالية، ، كذلك إذا وزارة العمل إذا لم تعط القطاع الخاص الفرصة في أن يأتي بالعمالة الفنية المدربة والمتخصصة من الخارج فكيف يتدرب الشباب السعودي ويكتسب الخبرة؟! وأشير هنا إلى أن النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده البلاد يحتاج في الوقت ذاته إلى عمالة مدربة وجاهزة، فان لم توجد هذه العمالة لا نستطيع كقطاع خاص تنفيذ المشاريع التي تحتاج إلى سرعة في التنفيذ ولا تنتظر لتدريب الشباب ليحلوا محل العمالة الأجنبية المدربة. وإن لم تنظر وزارة العمل لهذا الأمر بشكل واقعي سيكون هناك تأثير سلبي في عمليات التنفيذ بالنسبة لهذه المشاريع.

ذكرتم أن مخرجات التعليم لا تتواءم مع سوق العمل، هل يعني ذلك أن نعد هذا الجانب من الأسباب الرئيسة للبطالة في البلاد؟

السؤال: لماذا يوجد لدينا شباب غير مدرب ويحمل مؤهلات لا تتوافق مع سوق العمل السعودي؟ في رأيي أن هناك خللا في مخرجات التعليم في السعودية لذلك لا تتوافق هذه المخرجات مع سوق العمل وبالتالي يبحث القطاع الخاص عما يستطيع الاستفادة منه في أعماله، وذلك عن طريق استقدام العمالة المدربة من خارج السعودية. ونحن في السعودية لم نراع هذا الموضوع بالنسبة للمناهج الدراسية من خلال تطويرها لكي يستفيد منها الشباب السعودي في حياته العملية. وأشير هنا إلى أنه حتى الآن لم تركز مناهجنا التعليمية على غرس حب العمل وقيمه في الشباب السعودي، نحن في القطاع الخاص لا نقول إننا نريد الشباب السعودي كله حرفيا ولكن نريد أيضا منهم من ينخرط في سوق العمل من خلال قيادته مؤسسات صغيرة تواكب النمو الذي تعيشه البلاد في وقتنا الحاضر لتصبح مستقبلا مؤسسات كبيرة تضيف لهذا الاقتصاد الضخم، وأود أن بين لكم ان القطاع الخاص من جهته نظم المنتديات والندوات التي تنادي بتطوير الشباب السعودي وتعليمه، ولكن المحير أن التعليم يبقى كما هو عليه وكأنه يعيش منعزلا عما تحتاج إليه البلاد من مخرجات. وعلى سبيل المثال القطاع الخاص استثمر الكثير في التعليم الأهلي، فهل تم إعطاؤه الفرصة لكي يطور مناهج تتوافق مع سوق العمل؟ نحن نؤمن أن الحل بالنسبة لهذا الموضوع لن يأتي بين عشية وضحاها، ولكن نريد من الجهات المعنية أن تتحرك بالفعل، وتعمل على تخطيط سليم واستراتيجيات مدروسة، ومن ثم التنفيذ، وسنقف جميعا يدا واحدة لكي نصل إلى الأصلح بالنسبة لمناهجنا التي تؤهل لنا شبابا يقدس العمل وملائما لما يكلف به.

هناك من يتهم البنوك بأنها لم تقدم شيئا للمجتمع على الرغم من الأرباح الكبيرة التي تحققها سنويا. ما تعليقكم على ذلك؟

اسمح لي أن أتوقف عند هذه النقطة قليلا، لا يمكن أن نقيس التبرعات بحجم الأرباح لأي جهة، فالكل يجب أن يخدم المجتمع والوطن حسب قدرته، وإذا أردنا أن نأخذ الموضوع من هذا المنطلق لابد أيضا أن نتطرق إلى جهات أخرى من الشركات ذات الربحية العالية، حيث لم تقم هذه الشركات بتطوير أصحاب الصناعات الصناعية الصغيرة، كما أن هذه الشركات في فترة ماضية كانت تقوم ببيع منتجها في دول مجاورة تقوم بدورها بتطوير المنتج إلى نهائي وبيعه في السوق السعودية فلم لم تحاسب هذه الجهات أو الشركات؟! كذلك شركات الأسمنت تحقق أرباح خيالية ولم تقم بهذا الدور. ولنكن منصفين فالبنوك يعمل لديها أكثر من 28 ألف سعودي في وظائف راقية، ومداخيل عالية وهذا الأمر يعد خدمة كبيرة قدمتها البنوك للشباب السعودي، إلى جانب مساهماتها العديدة في مجال التدريب والتوظيف على عكس الشركات الأخرى ذات الأرباح العالية، فبين كل فترة وأخرى نسمع عن اتفاقيات تخدم هذا المجال من قبل البنوك.

المصـــــدر: الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢)
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 5 المسلسل : 8

حول المنتدى

ستشهد غرفة الشرقية تدشين حدث مهم وكبير في مجال الاستثمار من خلال منتدى الاستثمار السعودي 2007 الذي يرعاه الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية، كيف تبلورت فكرة المنتدى، وما أهميته لاقتصاد المنطقة الشرقية خصوصا والسعودية عموما؟

نحن ارتأينا عقب المنتديات السابقة التي نظمتها غرفة الشرقية، أن يكون هناك منتدى يخدم مجالات عدة في الاستثمار كون السعودية تمر بمرحلة طفرة في عدة مجالات كالطفرة في النمو الاقتصادي، التشريعات، والتعددية الاقتصادية، ومن هنا جاءت فكرة المنتدى لتسليط الضوء على جوانب مختلفة من المجالات الاستثمارية التي تشمل: قطاع البترول، الغاز، البتركيماويات، العقار، السياحة، البنى التحتية، الاتصالات وتقنية المعلومات، والنقل، كذلك حرصنا أن يصاحب فعاليات المنتدى معرض كبير لمشاركة الشركات والجهات ذات العلاقة، حيث يحتل المعرض المصاحب مساحة أربعة آلاف متر مربع، ويتسع لأكثر من 50 شركة، ستقوم بعرض الفرص الاستثمارية لديها، والمجالات التي تتطلع إلى الاستثمار فيها، كما أن هذا المعرض يعد من أكبر المعارض التي نظمتها غرفة الشرقية، وسيحتوي على أحدث تقنيات العرض، كما أن المعرض سيتيح الفرصة لعرض مئات الفرص الاستثمارية الجديدة في السعودية. أما بالنسبة لأهميته، فالمنتدى يمثل حلقة في سلسلة من الجهود المتصلة التي تسعى إلى المساهمة في تطوير اقتصادات المنطقة الشرقية، من خلال آليات عدة، منها جذب الاستثمارات الأجنبية والترويج لمشاريع وخطط القطاع الخاص في المنطقة. كما أن جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال الوطني على ضخ المزيد من الاستثمارات يشكل واحدا من أهم أولويات غرفة الشرقية، التي جسدت ذلك من خلال إنشائها مركز تنمية الاستثمار لديها، والذي يعد من أبرز المؤشرات التي تعكس اهتمام الغرفة بهذا الدور، حيث استحدثت الغرفة هذا المركز لتفعيل دورها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية وجذبها إلى المنطقة الشرقية، تجسيدا لأحد أهدافها الاستراتيجية.

نود أن تحدثنا عن أهم فعاليات المنتدى؟

جدول أعمال منتدى الاستثمار يشتمل على أكثر من 12 جلسة، ويدور حول سبعة محاور، تتمثل في: خطط السعودية الداعمة لاستمرار النمو الاقتصادي، متطلبات قطاع الأعمال لتطوير البنية الأساسية، تطوير قطاع النقل لمواجهة احتياجات القطاع الصناعي، تمويل المشاريع، مشاريع النفط والغاز والبتروكيماويات والتكرير، وقطاع التشييد والعقار والخدمات، إلى جانب فرص الاستثمار في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات والشراكات الدولية في هذا المجال، هادفين من خلال ذلك إلى التعريف بالمشاريع الاستثمارية السعودية، وتحديد هذه المشاريع العملاقة في السعودية.

حرص أمير الشرقية دائما على رعاية مثل هذه المنتديات، ودعمه المتواصل جميع الأنشطة والفعاليات التي تسهم في تطور ونمو الاقتصاد الوطني، كيف تصفون رعاية أمير الشرقية هذا المنتدى؟ وما الجهات الداعمة للمنتدى؟

رعاية الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز أمير الشرقية هذا المنتدى العالمي الذي يحتضن ما لا يقل عن 40 متحدثا من داخل السعودية وخارجها، تدل دلالة واضحة على اهتمامه الكبير ودعمه المتواصل بكل ما من شأنه الإضافة إلى اقتصاد المنطقة خاصة، والاقتصاد السعودي عامة، كما أن رعايته تعد امتدادا لاهتمامه بتشجيع البرامج والأنشطة التي تسهم في تطوير اقتصادات المنطقة الشرقية وتعزيز دورها التنموي، خصوصا ما يتعلق بمسألة جذب الاستثمارات الأجنبية والترويج للمشاريع التي يخطط لها أو يقوم بتنفيذها القطاع الخاص في المنطقة. ويدعم المنتدى عدد من الجهات التي تشمل: شركة أرامكو السعودية، شركة سابك، هيئة الاستثمار، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، مجلس الغرف السعودية، اتحاد الغرف الخليجية، وصحيفة "الاقتصادية".

ما توقعاتكم لحجم المشاركة في المنتدى؟

نخطط من خلال هذا المنتدى الكبير الذي يستمر لمدة ثلاثة أيام، لاستقطاب أكثر من ألف مشارك يمثلون نخبة من رؤساء الهيئات، والمؤسسات المعنية بتشجيع الاستثمار وصناديق التمويل والشركات الاستثمارية والمالية في السعودية، وعدد من الدول العربية والأجنبية، حيث تمثل المشاريع العملاقة مجالا خصبا لتوفير فرص استثمارية متنوعة وغير محدودة خلال الـ 15 عاما المقبلة، وأن منتدى الاستثمار يعد فرصة مواتية للجهات الحكومية وصناع القرار لمناقشة المتطلبات والفرص التي تتيحها المشاريع العملاقة عبر المشاريع الاستثمارية السعودية الطموحة.

هل تؤمنون أن الغرف التجارية الصناعية قادرة على تقديم لمشورة لكبار رجال الأعمال خصوصا الذين لهم استثمارات خارجية؟

نعم من ضمن الخدمات التي تقدمها الغرف المشورة، وذلك من خلال اتصالات الغرف الكبيرة والمتعددة مع الجهات ذات العلاقة في البلدان الأخرى، والسعودية أيضا، إضافة إلى الدراسات التي تعدها الغرف بين الحين والآخر والتي من الطبيعي أن يستفيد منها مجمل رجال الأعمال، وبالنسبة

المصـــدر: الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢)
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 5 المسلسل : 8

لغرفة الشرقية عملت من خلال استراتيجياتها وخططها المدروسة على فتح آفاق استثمارية جديدة ومجالات تنموية أوسع للقطاع الخاص، تهدف من خلالها للرقي بالاقتصاد السعودي وتنويع مصادر دخله، وعدم الاعتماد على مجالات دخل معينة، حيث دأبت هذه الغرفة منذ تأسيسها على تفعيل استراتيجياتها، وأهدافها، عن طريق العديد من الملتقيات والمنتديات التي لن يكون آخرها منتدى الاستثمار السعودي 2007.

ما أبرز مشاريع غرفة الشرقية في الوقت الحالي؟ وكيف تنظرون إلى دور الغرفة في هذه الفترة؟

تعمل غرفة الشرقية على زيادة التواصل بشكل أكبر مع منتسبيها في مختلف فروعها من خلال زيارتها لتلك الفروع والتي كانت من خلال إقامة لقاء الثلاثاء في جميع فروع الغرفة، وذلك لاهتمام وحرص مجلس إدارة الغرفة على تفعيل الأنشطة والبرامج في فروع ومقار الغرفة في المحافظات، وعلى تطوير عملية التواصل مع الفروع من ناحية، وتطوير علاقة الفروع بأعضاء الغرفة ومنتسبيها من رجال الأعمال في المحافظات من ناحية أخرى، كما أن الغرفة تعمل على حل كل المعوقات التي تعترض رجال الأعمال سواء من الجهات الحكومية أو غيرها في كل مدن ومحافظات المنطقة الشرقية، كذلك عملنا في الوقت الحالي على رصد مبلغ 30 مليون ريال في موازنة عام 2008، لإنشاء مقر لفرع الغرفة في مدينة الجبيل الصناعية على مساحة 12 ألف متر مربع منحتها الهيئة الملكية للجبيل وينبع. ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر للأمير سعود بن عبد الله بن ثنيان آل سعود رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع على دعمه الغرفة، حيث تم الانتهاء من التصميم المعماري للمبنى وكذلك التصميمات الهندسية من قبل أحد المكاتب الهندسية الاستشارية المعروفة، كما تتم حاليا دراسة ترسية إنشاء المبنى على إحدى شركات المقاولات للبدء في التنفيذ قريبا. وأود أن أؤكد هنا أن الغرفة ستعمل خلال الفترة المقبلة على توسيع قاعدة لجانها، وزيادة عددها، كما ستكون هناك آليات جديدة لتطويرها، وسيتم تفعيل البعض منها أو دمج أخرى، وذلك من أجل التفعيل الكامل لهذه اللجان على الرغم من نشاطها السابق والملحوظ، حيث تسعى الغرفة من خلال هذه اللجان إلى تفعيل التواصل مع القطاع الخاص ومناقشة مشكلاته وهمومه والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها في مختلف المجالات التجارية والصناعية، إذ يعد هذا الموضوع من أهم أولويات المجلس الجديد، أما بالنسبة لدور الغرفة فإننا ننظر له بعين وفكر وخبرة ومصلحة قطاع الأعمال من خلال ما قدمته من إنجازات ومواصلة تميز المنطقة عن طريق رؤية واضحة لخدمة منتسبيها، حيث ستشمل الاهتمامات الأساسية لنا في خلق حالة من الازدهار الاقتصادي بشكل دائم وتنشيط وتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة الشرقية، إضافة إلى إسهام الغرفة في مساعدة منتسبيها على مواجهة التحديات المستقبلية والتغلب عليها، إذ عمل مجلس الإدارة في دورته الحالية بكل جهد على استكمال ما تم إنجازه في الدورات السابقة من خلال ستة مرتكزات أساسية وحيوية تهدف إلى تهيئة بيئة اقتصادية فاعلة للمنطقة خلال السنوات المقبلة، إنطلاقا من مبدأ مواصلة الارتقاء باقتصاد المنطقة الشرقية عن طريق تطوير المناخ والبيئة الاستثمارية للقطاع الخاص مستندة في ذلك إلى تقديم خدمات متميزة ومتنوعة ومتجددة وتوفير المعلومات الاقتصادية لمختلف قطاعات الأعمال في الغرفة والتي ستجعلها تتبوأ مكانة محلية ودولية عالية، وسنعمل من منطلق أن الغرفة مؤسسة اقتصادية داعمة لمجتمع رجال وسيدات الأعمال وتبني قضاياهم ودعم وحماية مصالحهم ورفع مكانة المنطقة اقتصاديا على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

وهل تحظى سيدات الأعمال بالقدر نفسه من الاهتمام؟

أننا في الغرفة لا نعمل على التميز بتقديم خدماتنا لرجل أو سيدة أعمال، أي لا فرق للجنس لدينا في تقديم الخدمات، وإنما نقدم الخدمات على أساس أن الجميع منتسبون للغرفة ومن حقهم أن تقدم لهم الخدمات كافة، أما بالنسبة للمركز فهو يهدف إلى بناء جسور من التواصل بين الغرفة التجارية وسيدات الأعمال منذ إنشائه، كما يعمل على رفع مساهمة المرأة السعودية في اقتصاد المنطقة بصفة خاصة واقتصاد السعودية بصفة عامة، ونرى أن مشاركته إيجابية إلى حد كبير، وذلك من خلال البرامج التي تم تنفيذها خلال الفترة السابقة.

المصـــــدر : الاقتصادية - ملحق الاقتصادية (٢)
التـــاريخ : 24-11-2007 العـــدد : 5157
الصفحـات : 5 المسلسل : 8

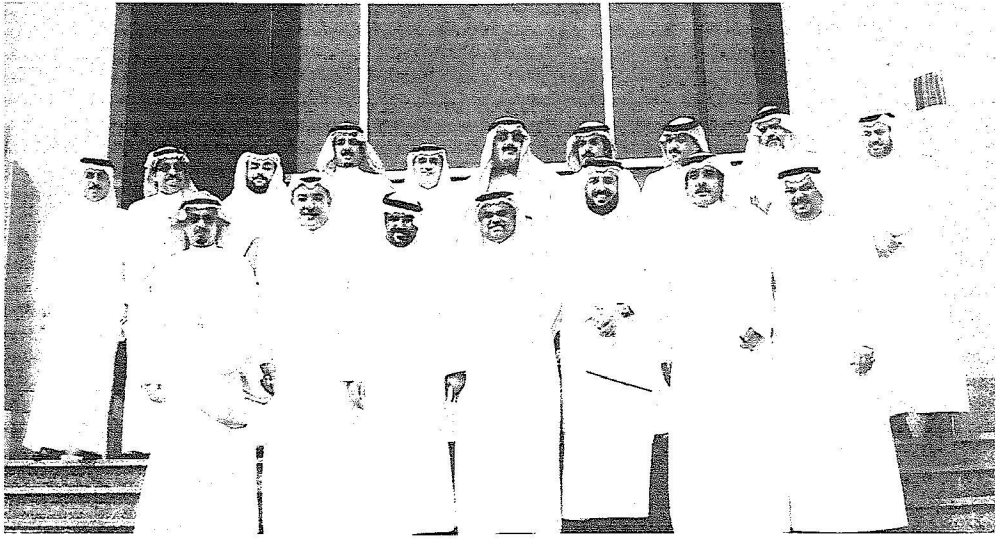

صورة جماعية لأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية في الشرقية.